الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 November 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المجلس الاستشاري الأنغليكاني، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقي الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

171212 171212 12-60539X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

للمجلس الاستشاري الأنغليكاني، الذي يمثل ٣٥ مليونا من المسيحيين الأنغليكانيين في أكثر من ١٦٥ بلدا. مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٥. والمجلس الاستشاري الأنغليكاني ملتزم بالسعي إلى إغاثة جميع النساء والفتيات من النتائج القاسية وغير المتناسبة للمنازعات والفقر والعنف والتمييز ومن صدمة الكوارث الطبيعية وأثرها على حياتهم وعلى رفاههم. وبالنظر إلى الأولوية العليا المعطاة لهذا الالتزام، فإن وفودا من المجلس الاستشاري الأنغليكاني، التي يجيء أعضاؤها من مختلف أجزاء الطائفة الأنغليكانية في جميع أنحاء العالم، يحضرون لجنة وضع المرأة بأعداد كبيرة لأكثر من ١٠ سنوات، كما أننا نرحب بوجه خاص بفرص المشاركة في هذه الدورة التي موضوعها ذو الأولوية هو القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها.

ونحن ندرك أن ''العنف بين الجنسين'' هو عنف يكون طرفاه الرجل والمرأة وتكون فيه المرأة عادة هي الضحية كما أنه عنف مستمد من علاقات القوى غير المتكافئة بين الرجل والمرأة. ويكون العنف موجها بوجه خاص ضد المرأة أو الفتاة لأنها امرأة أو فتاة، أو يؤثر على النساء والفتيات بشكل غير متناسب. وهو يشمل، ولكن لا يقتصر على، الضرر الجسماني والجنسي والنفسي، ويشمل العنف الذي يقوم به أو يسمح به المجتمع أو الدولة. والعنف بين الجنسين يمكن أن يكون غير ظاهر ومحاطا بفكرة العار، ولكن تجربتنا هي أنه يحدث في جميع أنحاء العام وفي كل المجتمعات.

ويسعى المجلس الاستشاري الأنغليكاني إلى القيام بعمل مباشر للقضاء على هذا الشكل وعلى جميع أشكال العنف بين الجنسين التي ترتكب ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاتجار للأغراض الجنسية. ويسعى المجلس الاستشاري الأنغليكاني على وجه الخصوص إلى تأييد وتعزيز وتأكيد العمل المتمثل في منع العنف بين الجنسين ومنعه في أماكن عمل الجميع – الرجال والنساء، والبنين والبنات. وإذا كانت ''قضية المرأة'' موضوع بحث في كثير الأحيان فإنها مسؤولية جميع القطاعات في مجتمعاتنا.

ومن المعتقدات الرئيسية في العقيدة المسيحية أن النساء والرجال والفتيات والأولاد هم جميعا موضع محبة الله على قدم المساواة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وجه اجتماع لقادة الكنائس الأنغليكانية رسالة إلى كنائس الطائفة الأنغليكانية جاء بها: ''إن على كنائسنا جميعا أن تتحمل نصيبها من المسؤولية عن استمرار مواقف القهر نحو المرأة. وتكفيرا عن ذلك وانطلاقا من عقيدتنا يتعين علينا أن نمضي إلى الأمام على نحو يجعل من كنائسنا حقا شاهدا حيا على إيماننا بأن النساء والرجال قد خلقوا على صورة الله.'' وهي إذ تسلم بالحاح

هذه المسألة تلتزم بالعمل محليا واستراتيجيا من أجل القضاء على العنف بين الجنسين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ أيد المجلس الاستشاري الأنغليكاني هذا الالتزام.

وسيعتمد ما نقوم به من عمل على منع العنف ضد النساء والفتيات ومنعه على أساس ما تم القيام به في جميع الطائفة الأنغليكانية وستؤخذ في الاعتبار الخبرات المحلية والثقافات والاحتياجات والتجارب. وسوف يشمل هذا العمل التوعية، والدعوة، والتعليم، من أجل تغيير المواقف وتغيير أنواع السلوك التي تؤدي إلى العنف وتقديم الرعاية وإعادة الإدماج في المجتمع لضحايا العنف أو من نجوا منه بعد التعرض له والعمل مع من يرتكبون أعمال العنف. وقد أبرزنا أهمية تدريب رجال الدين والرعاة وسنواصل تدريبهم حتى يكونوا على وعي بطبيعة وديناميات العنف بين الجنسين وبالكيفية التي يمكن بها التصدي لبعض أنواع السلوك والعمل على تغييرها؛ والمشاركة في حملة الشريط الأبيض التي يقودها الرجال والشباب الذين يدينون العنف ضد النساء والفتيات ويعملون على مقاومته ويشاركون في حملة ”الستة عشر يوما من العمل لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس؛ والاشتراك مع الشباب بحيث تكون الأولاد والفتيات والشباب والشابات قادرين على احترام أنفسهم وعلى احترام بعضهم بعضا وتمكينهم من أن يكون لهم دور في التغيير بين أقرانهم.

ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ما يلي:

- تشجيع مساواة المرأة بالرجل باعتبارها طرفا نشطا وعلى قدم المساواة في عملية اتخاذ القرارات على جميع أصعدة المجتمع وداخل أسرهم، ومحليا وقوميا ودوليا.
- الحفاوة بالإسهامات التي تقدمها النساء والفتيات إلى مجتمعاتهن وتشجيع هذه المساهمات باعتبارها عنصرا قيما وأساسيا في تحقيق الصحة والسلامة في كل جوانب المجتمع.
- فضح الصمت الذي يحيط بمسألة العنف بين الجنسين وبمدى هذا العنف.
- التعرف على جميع العوامل الموجودة بمجتمعاتنا التي تؤدي إلى العنف وانعدام الإرادة بالنسبة للتصدي للعنف بين الجنسين.
- التصدي لمسائل عدم المساواة والتنميط والتمييز وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى جعل النساء والفتيات معرضات للخطر نتيجة لانعدام التكافؤ في علاقات القوى.
- بحث الجوانب الثقافية والهيكلية التي تشجع وتعمل على استمرار العنف ضد النساء والفتيات.

- القيام بعمل مباشر من أجل القضاء على العنف الجنسي كوسيلة أو سلاح للحرب وعلى جميع أشكال العنف الجنسي التي تمارس ضد النساء والفتيات بما في ذلك الاتجار للأغراض الجنسية.
- الدخول في شراكات مع المجتمع المدني، بما فيه المنظمات العقائدية، والبرامج التي تشجع النساء والرجال والأولاد والفتيات على الجهر برأيهم ضد العنف بين الجنسين ووضع وتنفيذ استراتيجيات من أجل القضاء عليه.
- وضع وتنفيذ تشريعات قوية لحماية النساء والفتيات وتعزيز العلاقات المتكافئة في جميع جوانب مجتمعاتنا.
- وضع آليات للرصد وتقديم التقارير المنتظمة مما يبرز موارد وبرامج أفضل الممارسات ويكشف المجالات التي ما زالت تحتاج إلى عمل بالنسبة لمنع العنف بين الجنسين والقضاء عليه.

إن التكلفة العالمية للعنف ضد النساء والفتيات وأثره على التنمية وعلى الاقتصاد والصحة تكلفة يصعب حسابها. والثابت من تجربتنا هو أن أثرها على حياة البشر هو أيضا أثر لا يمكن تقديره. والطائفة الأنغليكانية، الموجودة في جميع أنحاء العالم هي في موضع تستطيع منه تحدي العنف بين الجنسين والقيام بعمل لمكافحته وهي ملتزمة بذلك تمام الالتزام. وإننا نتطلع إلى مواصلة عملنا مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء وجماعات المجتمع المدني ووكالاته، والمجتمعات المحلية، من أجل منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه.